ISSNالإلكترونية للنسخة : 2523 – 1871

المجلات العلمية المفترسة: النشأة وجهود المكافحة

مرعي مصطفى محمد بوعمود
التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا
Maraidpi@gmail.com

مستخلص:

ساهم التقدم التكنولوجي وظهور الإنترنت في جعل الأوراق البحثية سهلة المنال وواسعة الانتشار. وصاحَبَ هذا التطور بروز ظاهرة تضّر بسمعة البحث وجودته، كما تضرّ بالباحث ومجاله العلميّ. حيث ظهر حديثا عددٌ كبيرٌ من المجلات المزيّفة الّتي تقدم نفسها على أنها شرعية بينما تهدف في حقيقة الأمر إلى الربح فقط, فتنشر دون حرصٍ على إخضاع العمل الأكاديمي لمعايير الجودة. ويشار إلي هذا الصنف من المجلات بالمجلات العلمية المفترسة Predatory Academic Journals. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أبعاد هذه الظاهرة ونشر الوعي بها بين الباحثين العرب والمؤسسات الأكاديمية العربية عامّةً، والباحثين الليبيين خاصّةً، حتى يتسنى لهم تلافي الوقوع ضحايا لهذا النوع من المجلات. وبهذا يحقق النشر الأهداف المرجوّة منه. اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي واستعانت باسلوب المراجعة المسحية في تناول الظاهرة وتحليلها.

خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة من أبرزها:

أن المجلة العلمية المفترسة تبدل وتطور من نفسها متى دعت الحاجة بحيث يشق التعرف عليها. فكلما وضعت معايير للتعرف عليها بادرت المجلة المفترسة بتجديد وتطوير نفسها لتظهر بمظهر يوحي أن هذه المعايير لا تنطبق عليها وأنها مجلة علمية شرعية. ولذا توصي الدارسة بتأسيس كيان يُناط به رصد أنشطة النشر غير المشروعة، والتعريف بالمجلة المفترسة وإعداد قوائم بهذه المجلات يتم تحديثها باستمرار، وحثِّ البُحاث على النشر في مجلات شرعية يتم تحديدها من قبل هذا الكيان.

الكلمات المفتاحية: المجلات المفترسة –الوصول الحر- النشر العلمي- المقالات العلمية.

المقدمة:

يُعدُّ نشر البحوث العلمية في شكل مقالات علمية أمراً مهمّاً وحيوياً لا غنى عنه في العالم الأكاديمي لعدة أسباب. فهو يتيح للباحث فرصة إثبات صحّة عمله البحثيّ وسلامته وأصالة إنتاجه وإسهامه العلميّ. كما يعتبر النشر أحد أهم شروط الترقية العلمية والوظيفيّة. حيث يساهم النشر في تطوير حقول المعرفة وتعزيز مصداقيتها ومكانتها. كما أنه يوطد مكانةَ الباحث وسمعته ويعلي من قدره بوصفه خبيراً في فرع من فروع المعرفة. كما يسهم النشر في خلق جسر من التواصل بين الباحثين فيحدث تبادلٌ للمعلومات يُفضي عادةً إلى ظهور حلول مبتكرة لمشاكل معقدة(*The AIMS Team,2016; Asnake, 2015*). كما يُعدُّ نشر البحوث العلمية معياراً مهماً في التصنيف العالمي للجامعات (*Kivinen ,et al, 2017; Evaluation, 2021*).

ولكي يحقق الباحث الأهداف السالفة الذكر لابد أن ينشر عمله في مجلة شرعيّة محكّمة، فتمرّ عملية النشر بعدة مراحل من أهمها قيام فريق من البُحَّاث المختصين بفحص العمل وتقييمه لضمان جودته قبل نشره كما سنوضح. ولكن كيف يمكن للباحث التأكدَ من أن عمله سيخضع لخطوات النشر الضرورية لضمان جودة البحث العلمي؟ ماذا لو كانت المجلة التي يتعامل معها الباحث هي مجلة تهدف للربح فقط على حساب جودة الأبحاث العلمية؟ ألا يطمح الباحث إلى نيل ترقية علمية بشكل نزيه أو أن يحظى بالتقدير اللائق به في مجاله، وأن يحصد عملُه أكبرَ قدر ممكن من الاقتباسات من خلال النشر في مجلة شرعية محترمة ومقدرة؟ بكلمات أخرى: ماذا لو وقع الباحث ضحيةً لعملية نصبٍ واحتيال من قِبَلِ مجلة علمية مفترسة! فلا تحقق عملية النشر النتائج المرجوة، بل تؤدّي إلى نتائج سيئة تضرّ الباحث وبحثه معا؟

بناء على التساؤلات السابقة، تناقش هذه الدراسة ظاهرة المجلات المفترسة وفق مسح منهجي لأدبيات الموضوع.

مشكلة الدراسة:

أظهر المسح المنهجي للأدبيات باللغة العربية فقرا لافتا إلى دراسات منهجية سابقة لظاهرة المجلة العلمية المفترسة في العالم الأكاديمي العربي. ومن المؤكد أن كثيرا من البُحاث -في العالم العربي خاصّةً- لا يعلمون بوجود هذا النوع من المجلات المسمّاة بالمجلات المفترسة *Predatory Journals*. ومن سمعوا بهذا الصنف ربما لا يعرفون التعريف الاصطلاحيّ للمجلة العلمية المفترسة وسماتها الدقيقة وممارساتها غير المحترفة. وقد يشق عليهم التمييز بينها وبين المجلّات الشرعية المحكّمة. وقد أظهرت دراسة قام بها باحثون عرب - نشرت باللغة الإنجليزيّة لتقصّي مواضع نشر أبحاث العلوم الإنسانيّة للباحثين العرب- أن كثيراً من هؤلاء البحاث العرب لا يعلمون بوجود المجلّات المفترسة (*Shehata & Elgllab, 2018*). لذا، تنتصب هذه الدراسة للتعريف بظاهرة "المجلة العلمية المفترسة" والتوعية بها وتسليط الضوء على مجموعة من الجوانب الهامة ذات الصلة بهذه الظاهرة الخطيرة.

أهداف الدراسة:

كان الهدف الأساس للدراسة في البداية هو حماية حقل التاريخ الحديث والمعاصر وصيانته من خلال تنبيه الزملاء في هذا الحقل إلى مخاطر النشر في المجلة العلمية المفترسة وجعل المعرفة الرصينة حول هذه الظاهرة في متناولهم. ولكن أتضح أنّ جميع حقول المعرفة معنية أيضا بهذه الظاهرة. وبشكل عام, تسعى الدراسة لتحقيق النقاط الآتية:

1. تقديم خلفية تاريخية لظاهرة المجلات العلمية المفترسة.
2. التعرف على خصائص المجلة المفترسة وممارساتها.
3. بيان آثار الظاهرة على الحقل العلمي.
4. توضيح تأثير النشر في المجلة المفترسة على صحة البحث العلميّ ومصداقيته.
5. استعراض تجاربٌ ووقائع كشفت المجلات المفترسة.
6. تسليط الضوء على جهود بذلت لمكافحة ظاهرة المجلات العلمية المفترسة و الإستفادة من هذه التجارب لتقديم مقترحات وتوصيات حول أحسن سبل الحد من آثار هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة سدّ فجوةٍ كبيرةٍ في المعرفة العربيّة من خلال جمع وتحليل ومناقشة معلومات قيّمة حول ظاهرة المجلة العلمية المفترسة وجعل هذه المعرفة متاحةً للباحث العربي والمؤسسة العربية ذات العلاقة. كما تُساهم الدراسة في توعية الباحث العربيّ وتنويره بشكل عام، وتوعية الجهات المعنية كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاصٍّ, حول هذه الظاهرة. داعين إلى التحرك بشكل عاجل والعمل على تبني ضوابط ولوائح وخطوات تضع حدّاً لنشاط المجلة العلميّة المفترسة. لاسيّما وأن هذا النوع من المجلات ينشط بشكل ملفت جدّا في دول العالم الثالث.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على كلٍ من المنهج الوصفي *Descriptive Research* ، ومنهج المراجعة المسحية *Scoping Review* في جمع وتحليل المعلومات حول الظاهرة. استُخدم المنهج الوصفي في وصف خصائص الظاهرة قيد الدراسة. ولا يجيب هذا المنهج عن أسئلة تتعلق بكيف ومتى ولماذا حدثت هذه الخصائص، وإنما يتعرض لسؤال "ماذا" أي "ما" خصائص الظاهرة التي تدرس (*Shields & Rangarajan 2013*).

كما استفادت الدراسة كثيرا من منهج المراجعة المسحية المصمم خصيصا للتعامل مع الأدبيات المعقدة والمتشعبة، وتقديم مسح لمجموعة كبيرة ومبعثرة من المعرفة. ويعتبر منهج المراجعة منهجا جديدا نسبيا، حيث تهدف المراجعة المسحية إلى مسح الأدبيات حول موضوع ما بهدف تحديد الأدلة والمفاهيم والمشاكل في هذه المنطقة البحثية. وهذا النوع من المناهج مفيد جدا عند وجود كمّ هائل من المعرفة غير المتناسقة والغزيرة في معلوماتها والمتنوعة في وجهات النظر والنتائج. هنا يجمع الباحث المعلومات ويرتبها ليقدم عملا يلخص أبرز

الجهود المبذولة وآخر ما تم التوصل إليه من معرفة حول الموضوع المستهدف، ويحدد العيوب والنقص إذا وجد ويقدم توصيات تمهد لبحث رصين حول الموضوع محل الدراسة (*Peters, ,et al, 2020*).

وقد تم التعرف على الظاهرة محل الدراسة من خلال الاطّلاع على كمّ كبيرٍ من البحوث والمقالات والدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية. وساهم الاطلاع على هذا الكم الهائل من المعرفة في فهم الظاهرة وتفسيرها بعمق، ووضعها في إطارها الملائم، وتسليط الضوء على عواملها والظروف المحيطة بها. وخلصت الدراسة إلى نتائج دقيقة وتوصيات ومقترحات على قدر كبير من الأهمية تساهم في الرفع من جودة النشر في العالم الأكاديمي.

الدراسات السابقة:

حسب المسح الذي قمنا به, فإن جل ما هو متاح حول المجلات العلمية المفترسة باللغة العربية عبارة عن منشورات ومقالات صحفية تفتقر إلى الدقة والإحاطة الكاملة. وعلى النقيض من ذلك تتوفر دراسات منهجية رصينة في هذا الموضوع باللغة الإنجليزية. ومن ثم، تعتمد هذه الدراسة في مناقشتها لظاهرة المجلات المفترسة على هذه الدراسات والمقالات كمصادر ومراجع أساسية لها، وتقدم عملا متناسقا جامعا وعرضا تحليليا نقديّاً يحيط بالظاهرة من جميع جوانبها ويتتبع نشأتها وتطورها من الناحية التاريخية.

ومن أبرز الأعمال التي اعتمدت عليها الدراسة في تتبع ظهور ظاهرة المجلات العلمية المفترسة وتطورها مقالات كتبها الأكاديمي وأمين المكتبة الأمريكي جفري بيل *Jeffery Beall* خلال الفترة 2008-2017. ذلك أنه -أي بيل- أول من رصد ظاهرة النشر في المجلات المفترسة وكتب عنها ووصف خصائصها بدقة. وبحكم أن الظاهرة معقدة ومتشعبة فقد توالت الدراسات حولها وظهرت وجهات نظر كثيرة متباينة. ومن أهم الدراسات الرائدة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة بحث ميرسا وآخرون (*Misra, 2017*). كذلك دراسة شامسير (*Shamseer, 2017*). كما تعتبر دراسة كوبي وآخرون (*Cobey, 2018*) مميزة لا غنى عنها لمعرفة الإشكاليات التي منعت ظهور تعريف جامع متفق عليه لظاهرة المجلة العلمية المفترسة. واستفادت الدراسة كثيرا من بحث سترنزيل وآخرون (*Strinzel, 2019*). وهذه دراسات هدفت لقياس مدى فعالية المعايير التي وضعت للتعرف على المجلة العلمية المفترسة. وهناك دراسات رصينة ورائدة كثيرة اعتمدت عليها الدراسة في تناول ظاهرة ذكرنا هنا بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

نشأة الظاهرة وتطورها:

من الأمور الضروريّة التي قد تكون غير واضحة عند محاولة نشر بحث علمي هو كيفية اختيار المجلة العلمية المناسبة للنشر. ومن المؤكد أنّه لاختيار نوع المجلة تأثيره من حيث مدى انتشار البحث والمدة التي تستغرقها عملية النشر وكذلك نوع الجمهور المستهدف. ولا شك أن اختيار المجلة المناسبة له نتائج جيدة. حيث ينشر البحث سريعا بشكل يليق به فيحقّق الأهداف المرجوة من النشر. أما الخيار الخطأ فقد يترتب عليه رفض نشر العمل أو تأخره. وهذا بدوره قد يسبب الإحباط والعزوف عن معاودة النشر. وقد يكون العمل إسهاماً علميّاً حقيقياً يستحق النشر.

والخطير في الأمر أن الافتقار إلى المعرفة والخبرة اللازمة لاختيار المجلة العلمية الشرعية المناسبة يجعل الباحث عرضة للوقوع فريسةً سهلةً لناشر محتالٍ يدير مجلة مزيفة تعد بنشرٍ سريعٍ وفوريٍّ دون الالتزام بأخلاق النشر ومعاييره. ومما يبعث على الحرج العلمُ بأن هذه المجلة رديئة ولا تقوم بتقييم الزملاء (أو مراجعة الأقران *Peer Review*) وتنشر أيَّ عمل كان نظير مقابلٍ من المال (*Babor ,et al, 2017; Why Publication, 2018*). وهناك تأخّر في مواكبة طبيعة النشر الحديثة التي تتجدد وتتبدل باستمرار من قبل الباحثين في العالم العربيّ، لا نستثني منهم البحاث المخضرمين. وهناك بالمثل نقصٌ في إلمام الباحثين بأنشطة الإنترنت الإجرامية التي تتطور وتتغير بشكل مطرد ومبتكَرٍ خاصة في مجال النشر. ويعود ذلك في تقديرنا إلى عاملين رئيسيّين: أولهما البطء في تتبع التطور المتسارع والهائل في التكنولوجيا، الذي تمخّض عنه ظهور أشكال جديدة للنشر. وثانيهما قلة من يجيدون التواصل بشكل فعال باللغة الإنجليزية في زمن أصبحت فيه المعرفة المتقدمة في أغلب حقول المعرفة متاحة بهذه اللغة.

ومع تطور العلم بشكله الحالي, أصبح التقدم العلمي يعتمد على جهد أجيال متتالية من الباحثين. ويتوقف التقدم في العلم الحديث على نشر بحث علمي سليم وموثوق به على نطاق واسع. وترتكز صنعة المجلات العلمية على نظام يقوم فيه بحاث أكفاء بمراجعة أبحاث الآخرين، وعملية التدقيق هذه أو عملية مراجعة الأقران أو التقييم العلمي للمقالات تغربل وتقصي الغث والرديء والرخيص من الدراسات. وتفيد مراجعةُ الأقران الكتّابَ كذلك لأن المراجعين عادة ما يقدمون مقترحات وتوصيات تسهم في تحسين الأبحاث شكلا ومضمونا. ويُنظر لعملية نشر البحث العلمي على أنها عملية أكاديمية متميزة تعتمد في تفوقها على اقتباس البحاث الآخرين منها في أبحاثهم المستقبلية. وفي العالم الأكاديمي تُعدُّ الأوراق البحثية الأكثر اقتباسا إسهامات كبيرة في العلم. والباحثون الّذين لهم أعمال منشورة كثيرة مُقدَّرون في حقولهم العلمية. وبالمثل، تملك المجلات التي تنشر مقالات تجني اقتباسات كثيرة السمعةَ الأعلى في العالم الأكاديمي، وفي النهاية تعتبر عملية نشر الأبحاث الأصيلة التي تُظهر علماً جديداً ومعرفةً جديدةً عنصراً مهماً للغاية وعاملاً من عوامل التقدم العلمي (*Umlauf & Mochizuki, 2018*).

ومع ظهور شبكة الإنترنت, طرأت تحسينات واسعة على عملية النشر. وأصبح البحث العلمي متاحاً في أيسر صورة عبر المجلات الإلكترونية (مجانا أو عبر الاشتراك) على الإنترنت. ووفّر الإنترنت بذلك فرصاً لناشطين يفتقرون إلى النزاهة لإفساد هذا النظام، وتشكّل نظام إجرامي جديد يهدد البحّاث وعملية البحث العلمي برمتها. ولا يستهدف "الأشرار" المبتدئين وطلاب الدراسات العليا أو حديثي العهد من أعضاء هيئة التدريس وحسب، بل إن المتمرّسين من البحاث وأعضاء هيئة التدريس خُدعوا بهذه الأنشطة المضللة. ولا ريب في أن هذه الممارسات تُضيع وقت الباحث النزيه ومعلوماته وتؤدي إلى سوء إنفاق الأموال. بل وتعرض رسائل علمية كاملة لأن تكون غير مفهرسة أو مؤرشفة. كما أن انتشار المعرفة المشكوك فيها من قبل بحاث عديمي الأخلاق يقوّض عملية التطور العلمي. وهكذا يتسبب "مجرموا الإنترنت" في نشر الأعمال الرديئة وتقويض الأعمال الجيدة. وفي النهاية تؤدي هذه الظروف إلى اضمحلال الثقة العامة بين البحاث والأكاديميين (*Umlauf & Mochizuki, 2018*).

ومثل أغلب الجرائم التي تُرتكب في الإنترنت, فإن تحقيق الربح هو الدافع خلف أنشطة ما يسمى بالمجلات المفترسة. فبعد اختراع الطباعة وظهور الصحافة، تطور النشر تدريجيا إلى نظام اشتراك في مجلات مطبوعة متخصّصة تنشر أبحاثاً تخضع لعملية مراجعة الأقران أي التقييم من أجل التأكد من جودة الإنتاج العلميّ وصحّته (*Umlauf & Mochizuki, 2018*). وحتى وقت قريب كانت المجلات العلمية تُدار عادةً من قبل شركات نشر وجمعيّات مهنيّة تكفل جودتها ونزاهتها. ولعل أهمّ معيارٍ لقياس مدى صحة ما تقدمه المجلة من خدمات هو ممارسة مراجعة الأقران، وهي عملية يشرف عليها مصحّح مؤهّل ومجلس تحرير المجلة. ولكن حدث تطوّر يبعث على القلق تمثل في تكاثر شركات نشر تدير مجلات مشبوهة مشكوك في مدى صواب ممارساتها وعدالتها (*Babor ,et al, 2017*).

تقليديا، كانت المجلات تغطي نفقات النشر من خلال اشتراكات ورسوم تُدفع مرةً واحدةً. ولكن تغيّر الأمر بظهور مجلّات النفاذ الحرّ أو الوصول الحرّ "*Open Access*" (و يعني هذا المصطلح جعل البحوث العلميّة والمعرفة متاحة مجّانا على الإنترنت) وهي مجلات لها طبيعتها الخاصة وتقاليدها المختلفة. وفي هذه الحالة لا يقوم القارئ بالدّفع النّقديّ ليطّلع على البحث العلمي، بل الكاتب هو من يتكفّل بنفقات عملية النشر. وبدورها تسمح عملية النشر الحرّ للمستخدمين بقراءة وتحميل ونسخ وتوزيع وطباعة المقال العلمي مجّاناً ودون أيّ تكلفة. وتوفّر عمليّة النّفاذ الحر كمّاً كبيراً من المقالات العلمية الّتي تمّت مراجعتها والتحقق من صحّتها وجودتها من قبل أهل الاختصاص متاحةً للجميع في أيسر صورة ومن دون مقابل ماديّ أو حاجة للاشتراك أو الحصول على عضويّة مكتبة جامعية (*Babor ,et al, 201*) . وهناك عدد قليل من المجلات ذات النفاذ الحر تتلقى دعماً من قبل جهات معينة. لكن أغلب المجلّات العلميّة المتاح الوصول إليها للجميع تَفرض على الكتّاب الذين يرغبون في نشر أعمالهم دفع مقدارٍ معيّنٍ من المال في مقابل النشر. ولقد وجد عددٌ من المستثمرين عديمي الضمير فرصاً للكسب دون التقيّد بضوابط وأخلاقيات صناعة النشر(*Babor ,et al, 2017*). وكما سبق الذكر، يتكفّل الباحث في عملية النشر عبر الوصول الحر بتغطية تكلفة جعل عمله متوفّراً مجاناً على الإنترنت. ومن هنا

بدأت المشكلة. ففي السّابق كان أصحاب المجلات يعتمدون على الاشتراك والدّعاية مصادراً للدّخل. لكن في النشر عبر الوصول الحر تعتمد المجلّة عادة بشكل كامل على الرسوم التي يدفعها الباحث لتغطية عملية النشر ولتحقيق عملية الربح بطبيعة الحال (*Kearney, 2015*)، وتحقّق المجلات أرباحاً ضخمةً من وراء النشر على الإنترنت. ففي العام 2015 وحده جنى الناشرون الشرعيّون على الإنترنت مبلغ 335 مليون دولار عائدات. وفي السنة ذاتها حصدت المجلات غير الشرعيّة مبلغ 75 مليون دولار من خلال نشر 500,000 رسالةٍ علميّةٍ محل شكّ في 8000 مجلّة مشكوكٍ فيها(*Silva, 2015, as cited in Umlauf & Mochizuki, 2018*)، وهذا يفسّر ظهور مجلات لا تُعدّ و لا تُحصى كلّها تتنافس على الكتّاب وأموالهم. وهكذا تكرس الانحراف. ولا شك في أن عملية النشر في حقلٍ من حقول المعرفة تحسّن من مصداقية المعرفة وجودتها في هذا الحقل. ولكن أن تشتهر مجلةٌ محسوبةٌ على هذا الحقل بممارساتٍ غير أخلاقيّةٍ فهذا يُفقد الحقل مكانته ومصداقيته- كما سنبين فيما بعد.

ليس كل الكتّاب ضحايا: النشر المتعمّد في المجلّات المفترسة:

يُعدّ النشر الأكاديميّ مطلباً أساسيّاً من متطلبات الترقي الوظيفي والعلميّ وكذلك لبناء مكانة أكاديميّة وسمعة طيبة في التخصص. ويركز كثير من البحاث على نشر ما توصلت إليه أبحاثهم عالميّاً حتى يتحصلوا على اعتراف واحترام في الوسط الأكاديمي. ولكنّهم يتعرضون لخيبة أمل حين ترفض أوراقهم البحثية أو تطلب منهم مجلات مرموقة إدخال تعديلات وتصويبات جسيمة. ولهذا ينشد هؤلاء بديلا أسهل. وهكذا يجد عدد من البحّاث أنفسهم أمام خيارات محدودة: إما نشر بحوثهم في مجلة ذات عامل تأثير منخفض، أو النشر في مجلة تقبل نشر أعالمهم بسهولة. ومن ثم يجد هؤلاء أنفسهم ضحايا مجلات مفترسة.

وفي استبيان قام به بحاث عرب سألوا أكاديميين مصريين وسعوديين كانوا قد نشروا في 18 مجلة مفترسة فكان الدافع الرئيسي من وراء النشر هو السهولة والسرعة (*Shehata & Elglllab, 2018*).

وجدير بالذكر أن كثيراً من المجلّات محلّ الشكّ تتخذ من الهند أو نيجيريا مقرّاً لها. ومن ينشر في هذه المجلّات المشبوهة هم في الأغلب من دول العالم الثالث (*Balehegn, 2017*). وفي دراسة حديثة لعدد 1907 ورقة بحثيّة نشرت في 200 مجلة علميّة مفترسة محتملة، جاء العدد الأكبر من الأوراق المنشورة من الهند (*Moher, ,et al, 2017*). وليس كلُّ الكتاب مستدرجين أو مجبرين على النشر في المجلات المفترسة. فهم ربما سلّموا أعمالهم وهم يدركون جيدا ظروفها وليسوا ضحايا سقطوا نتيجة عدم علمهم بحقيقتها. وربّما ينشد الكتاب الذين قصدوا تسليم أعمالهم لمجلات محل شكّ -خاصّة في دول العالم الثالث- فرص توظيفٍ أو ترقيةٍ أحسن أو تثبيت وظيفة أو حصد منح بحثيّة. وهكذا يمكن أن يؤدّي النشر في مجلات زائفة ومضللة إلى الحصول على مراكز علميّة وإداريّة تم نيلها من دون الأسس والمزايا الصحيحة اللّازمة (*Balehegn, 2017*). وهذا ما جعل بعض الباحثين والمعنيين بالأمر ينوّهون إلى أنه من غير الدقيق وصف كل الباحثين بالضحايا والمغرّر بهم. وبحسب وجهة النظر هذه فإنّ كثيراً من الأكاديميّين يعرفون على ما هم مقبلون ما يفسّر تكاثر المجلات المفترسة واتّساع مدى وجودها على الرغم من النقد. فبحسب رأي بعض المراقبين، العلاقة ليست علاقة ضحيّة بمفترسٍ بقدر ما هي تكافلٌ من نوع جديد وقبيح (*Kolata, 2017*). ووفقا لرئيس تحرير مجلة علميّة عريقة، فإن "كثيراً من الناس الذين لهم أعمال هامشية أو متواضعة علميّا تتعرض للرفض ولا تنشر، تراهم يبحثون عن سُبُل أخرى لنشرها" (*Ken, 2019*).

وقد قامت الباحثة فراندسن *Frandsen* بمراجعة دراسات حول دافع الباحثين للنشر في المجلات المفترسة، ولاحظت وجود صنفين من الأكاديميين الذي ينشرون في مجلات من هذا القبيل: بحّاث لا علم لهم بطبيعة المجلات المفترسة، وبحّاث على علم بنشاط المجلة المفترسة ومع ذلك اختاروا النشر فيها لأنها أقصر طريقة للنشر من أجل تحقيق مكاسب وظيفية مرتقبة. وتقول فراندسن أنه من الصعوبة بمكان القيام بدراسة تجريبية لتقصي دوافع البحّاث لأن النوع الثاني من البحاث من المستبعد أن يقرّ بالحافز الحقيقي من وراء النشر(*Frandsen, 2019*).

هناك إذن نوعان مختلفان من الكتّاب الذين ينشرون في المجلات المزيفة والمخادعة, ومن ثمَّ، لابدّ من تبنّي أساليب مختلفة لمعالجة المشكلة. النوع الأوّل يذهب للنشر في المجلات المفترسة من دون علم أو وعي بحقيقة هذه المجلات، ومن ثم يحتاج هذا النوع إلى التوعية. أما الصنف الثاني فيختار النشر في مجلات محل شكّ حتى

لو علم مسبقا بطبيعة نشاط هذه المجلات غير الشرعي (وعادة ما يكون سبب الاختيار للنشر في مجلات مشبوهة تدني مستوى بحوث هؤلاء الباحثين، فتكون هذه المجلات الرديئة حلّا يسيراً وسريعاً لهم). ويجب مكافحة هذا النمط من الكُتاب و تحميلهم مسؤولية ما يرتكبون من أفعال.

تأثير النشر في المجلة المفترسة على صحة البحث العلميّ ومصداقيته:

بحكم طبيعتها, تسمح المجلة المفترسة بمرور أعمال رديئة أو ملفّقة. ولأن المجلة المفترسة تنتحل صفة المجلة الشرعية, فمن الطبيعي أن تظهر الأعمال التي تنشر فيها على درجة من الجودة و المصداقية. أي أنّ القارئ يثق في صحة ما تقدمه المجلة المفترسة تماما كثقته فيما تنشره المجلة الشرعية المحكمة ممّا يزعزع قيمة الأخيرة. وقد نبهت دراسة جديدة إلى أن هناك تركيزاً كبيراً على طبيعة أنشطة المجلة المفترسة واهتماماً قليلاً بمدى تأثير المقالات المنشورة في هذه المجلة. وكانت دراسات سابقة قد أظهرت أن بعض المقالات في المجلات المفترسة تحتوي على نتائج معيبة مضرة بشكل مباشر في حين يقدم كثير من هذه المقالات دراسات محتشمة أو رديئة (*Björk, ,et al, 2020*).

ونسوق هنا مثالا حيا يظهر حجم التهديد الذي يشكله النشر في المجلة المفترسة لمصداقية البحث العلمي. فقد قام طبيب بإعلام مريضته التي تعاني من سرطان الثدي أنّ هناك مقالةً علمية تصف دواءً بديلاً لحالتها المستعصية. وأحيا هذا الخبر الأمل في قلب المريضة اليائسة بعد أن جربت طرق العلاج المعروفة دون جدوى. وحين أخطرت المريضة أحد أقربائها بالاكتشاف، وكان هذا القريب بالصدفة باحثاً مهتماً بالمجلّات المفترسة، قام بدوره بفحص المجلة التي نشرت المقال الذي يحوي علاجاً بديلاً لمرض سرطان الثدي ليكتشف أن المجلة الناشرة مجلة مفترسة (*Grudniewicz, ,et al, 2019*).

ومن هنا ينذر النشر في المجلة المفترسة بتقويض عملية التقدم العلمي برمتها. فكما نعلم، تعتمد عملية التطور العلمي في العصر الحديث على تكاثف جهود أجيال متتالية من البحاث من أجل حدوثها. هذا يعني أن التواصل بين البحاث عامل رئيس لحدوث التقدم العلمي. ويعتبر النشر أحد أهم و أبرز طرق التواصل في العالم الأكاديمي من خلال نشر البحث العلمي في مجلة علمية شرعية محكمة ذات صيت طيب في الحقل العلمي الذي تنتسب إليه. ويثق البحاث فيما تنشره المجلة من إسهامات علمية. وغالبا ما يتخذون مما توصلت إليه دراسة ما بدايةً أو إلهاماً لدراسات جديدة يعكفون عليها. وهذا ما يفسر أهمية عامل التأثير*Impact Factor (IF)* في العالم الأكاديمي وهو مؤشر يستخدم لقياس مدى تأثير مقالة علمية نشرت في مجلة ما. وكلما كان عدد الاقتباسات كبيراً، كان ذلك مؤشرا على مدى تأثير المجلة والاعتراف الذي تحظى به في الوسط الأكاديمي. بل إن عامل التأثير يعتبر أساساً في بعض الحقول الأكاديمية التي تشترط أن تتم عملية النشر في مجلة ذات عامل تأثير مرتفع. وفي بعض الدول تقوم مؤسسات بمكافئة أعضاء هيئة التدريس ماليا على نشرهم في مجلات ذات عامل تأثير عالٍ (*McKiernan, ,et al, 2019*).

وبالنظر إلى ما توصلت إليه دراسات منهجيّة تجريبيّة حديثة، يهدّد النشر في المجلات المفترسة بتقويض عملية التطور العلمي من خلال زعزعة أهم حلقة في هذه العملية ألا وهي التواصل بين البحاث. ففي إحدى هذه الدراسات، قام البحاث بدراسة إحصاءات الاقتباس على مدار خمس سنوات في موقع جوجل سكولار *Google Scholar*لعدد 250 عينة عشوائية لمقالات نشرت في مجلات مفترسة في العام 2014. وأظهرت الدراسة أن 56% من هذه المقالات لم تحصد أيّ اقتباس على الإطلاق. وبالمقارنة، أظهرت عيّنة عشوائية لمقالات نشرت في سنة 2014 في حوالي 25 مجلة تلتزم بمراجعة الأقران ومدرجة في موقع *Scopus* للفهرسة أن هذه المقالات حصدت متوسط 1.18 اقتباس في نفس الفترة مع فقط 9% لم تحصد أي اقتباس (*Björk, ,et al, 2020*).

وبحسب دراسة جديدة أخرى، أظهر فحص مئات المقالات التي نشرت في مجلات مفترسة، أن 60% من هذه من المقالات لم تحصد أي اقتباس على الإطلاق إبان فترة زمنية قدرها خمس سنوات. كما كشفت هذه الدارسة أنّ المقالات المنشورة في المجلات المفترسة التي تحصلت على اقتباسات كان معدلها أقلّ بكثير من الأوراق العلمية المنشورة في المجلات التقليدية التي تخضع الأعمال المنشورة فيها لعملية مراجعة الأقران قبل النشر (*Chawla, 2020*).

ومن هنا، فإن النشر في المجلة المفترسة يهدد بعرقلة عملية البحث العلمي. وسوف نوضح بالأمثلة والبراهين كيف تؤثر هذه الظاهرة سلبا في الحقول العلمية.

آثار الظاهرة على الحقل العلمي: حقل التمريض Nursing مثالا:

يكمن الخطر الأعظم الذي يشكله نشر مؤلفون بلا أخلاق لدراسات رديئة أو مزيفة في النيل من سمعة العلم. ومن دون مراجعة أقران صحيحة وسليمة يتلوث مجال العلم بمعرفة غير صحيحة وغير ذات أهمية (*Beall, 2016*). وعندما يقوم أكاديميون غير حذرين بالاقتباس من ورقات علمية تحوي علماً رديئا فإنّهم بذلك يُضْفُون شرعيةً على مجلات غير مشروعة (*Shamseer ,et al, 2017*).

ويقاسي حقل التمريض بشكل لافت من ظاهرة المجلات العلمية المفترسة. حيث ارتفع عدد مجلات التمريض ذات الوصول الحر والمشكوك بها من 5 مجلات في العام 2011 إلى 54 مجلة في العام 2015. وقام الباحث أويرمان *Oermann* و زملاء له بفحص 140 مجلة مشكوك فيها تُدار من قبل 75 ناشراً ولاحظوا علامات تبعث على الشك والحذر (تماما كتلك التي أشارت إليها دراسات ميرسا وشامسير كما سنوضح فيما بعد). ولعل أهم ما وجدته الدراسة هو أن عدداً كبيراً من المجلات المشكوك بها تُصدر عادة مجلداً واحداً أو اثنين ثم تتوقف عن النشر. أو تصدر عدداً ضئيلاً من الأعداد والمقالات بعد ظهور المجلد الأول. كما لوحظ أنه لا توجد إشارة لعملية مراجعة الأقران –أي التقييم العلمي- في مواقع هذه المجلات. وتستغرق عملية التسليم والنشر في هذه المجلات أياماً أو أسابيع بينما عملية مراجعة الأقران صعبة الحدوث خلال فترة زمنية قصيرة للغاية. ويذكر بعض هذه المجلات على موقعه على الإنترنت أنها مدرجة في مواقع فهرسة المجلات الأكاديمية مثل *PubMed, CINAHL* و*EBSCO*. لكن البحاث القائمون على الدراسة يقولون أن هذه المجلات غير مدرجة ضمن هذه الفهارس (*Oermann ,et al, 2016*).

وفي دراسة أخرى قام أورمان *Oermann* وزملاء له بفحص جودة دراسات نشرت في مجلات مفترسة و لاحظوا أن حوالي 97% من هذه الدراسات رديء أو متواضع. وكان أغلب الكتاب تقريبا 74% بلا مؤهلات مشار إليها. ومع أن هذه المجلات تنشط تحت مسمى مجلات التمريض، فقد لوحظ أن فقط نصف المقالات المنشورة لها علاقة بحقل التمريض. ويعاني عدد كبير من المقالات من مشاكل نحوية وإملائية وأخطاء دلاليّة للكلمات ومكتوبة بأسلوب ركيك. ومع أن هناك أوراق بحثية جيدة من الناحية التقنية ومقدّمة بشكل لائق، إلا أنها تفتقر إلى ما يعرف في اللغة الإنجليزية باسم *Scientific Rigor* (تطبيق أفضل معايير البحث العلمي أثناء عملية البحث بحيث يكون فيها دقة وتشدد متناهيتين) من أجل تعليل النتائج (*Oermann ,et al, 2018*).

وغني عن البيان أن وجود مجلات تحمل اسم حقل علمي ما وتنشر أبحاثاً رديئة وبلا معنى له نتائج وخيمة على هذا الحقل ليس أقلها فقدانه لمصداقيته وتخلّفه والحّط من مكانته. ومن المخاطر المحتملة جراء النشر في المجلات المشكوك بها أن الورقة البحثية ربما لن تصل الجمهور المقصود ببساطة لأن هذه المجلة مفهرسة بشكل رديء وربما ليست مخزنة للأبد أو مؤرشفة. كما أن كثيراً من هذه المجلات يتوقف عن العمل بعد بضعة إصدارات. ويُسهم النشر في مجلات مشبوهة في إطالة عمر مجلات تنشر مقالات علمية ركيكة ورديئة أو مفبركة. وغني عن البيان أن النشر في مجلة محل شك يحرج الباحث وربما يجلب له عواقب وخيمة (*Babor, et al, 2017*).

جيفري بيل Jeffery Beall والمجلات المفترسة:

جيفري بيل *Jeffery Beall* هو أمين مكتبة وباحث أكاديمي وعضو هيئة تدريس أمريكي عمل بجامعة كولورادو الأمريكية اشتهر بجذبه الانتباه لظاهرة النشر المفترس عبر الوصول الحر أو النفاذ المفتوح "*Predatory Open Access Publishing*". وكان بيل أول من أطلق مصطلح النشر "المفترس" على حالات الاحتيال في النشر عبر الوصول الحر (*Deprez & Chen, 2017*). وذاع صيت بيل بعد أن وضع قائمة حملت اسمه *Beall's List*، وهي قائمة حصر فيها مجلات افتراس محتملة. وقد أوقف بيل نشاطه مع مطلع العام 2017 بعد تعرضه للتهديد برفع دعاوى قضائية ضده. وبعد مضايقات وتحرش وضغوط شديدة قال إنها مورست عليه (*Beall, 2017*). كما تعرضت المعايير التي وضعها جفري لتحديد هوية المجلة المفترسة للنقد. حيث لوحظ أن

قائمة بيل لا تفرق بين المجلة المزيفة والمجلة التي تقدم خدمات رديئة أو المجلات حديثة العهد التي لا تستطيع تحمل عضوية في نقابة أو لا تمنح العضوية ومن ثم تُصنف مفترسة بطريق الخطأ (*Strinzel ,et al, 2019*).

وقد تلا إزاحة بيل من المشهد بروز هيئات تحاول احتذاءه في مكافحة نشاط المجلات المفترسة مثل موقع على الإنترنت يحمل اسم "*Stop Predatory Journals*"، "أوقف المجلات المفترسة." وقد أطلق الموقع مجموعة من الباحثين يخفون هوياتهم. ويقول هؤلاء البحاث إنّهم قد انتصبوا لحمل الشعلة وإكمال ما بدأه بيل من جهود حثيثة لكشف المجلات المفترسة. ويبرر هؤلاء البحاث إخفاء هوياتهم بقولهم إنّهم يتجنبون المصير الذي تعرض له جفري على حد تعبيرهم. كما ظهرت العديد من الأجسام على الإنترنت تحاول مكافحة ظاهرة المجلات المفترسة عن طريق وضع أسس وأخلاقيات ومعايير لممارسات النشر. من أبرز هذه الكيانات لجنة أخلاقيات النشر *The Committee on Publication Ethics (COPE)* وكذلك قائمة *Directory of Open Access Journals (DOAJ)*). لكن هذا غير كاف, إذ تنجح المجلات المفترسة في إيجاد طرق مبتكرة لاختراق القوائم المرجعية كما سنبيّن.

وعلى الرغم من تجميد نشاطه بخصوص القوائم التي تتضمن مجلات مفترسة محتملة أو ممكنة، ما يزال بيل مستمرا في التصدي لظاهرة المجلات العلمية المفترسة بقدر ما يستطيع. وقد أصبح اهتمامه منصبا أكثر على المؤسسات التي تموّل البحث العلمي أو تشجعه بطريقة ما، مثل جعل نشر البحث العلمي أساسا للترقية. وبناء عليه فقد اقترح بيل أخذ التدابير التالية من أجل مكافحة أنشطة النشر غير الشرعية بشكل فعال:

- التوقف عن استخدام كمّ الأعمال المنشورة كمعيار لتقييم الأداء الأكاديمي.
- وضع شروط على البحاث والمجلات المحترمة بعدم الاقتباس من مقالات نشرت في مجلات مفترسة.
- احتواء قواعد البيانات المكتبية على بيانات وصفية لهذه المنشورات.
- امتناع الشركات التي تزود الناشرين بالخدمات بما فيها الشركات التي توفر تراخيص لبرمجيات إدارة المجلة أو تقدم المحددات المعياريةStandard Identifiers عن العمل مع المجلات المفترسة.
- رفع قواعد البيانات العلمية الشهيرة من شروط القبول بحيث تزيل المجلات والناشرين الذين يستخدمون مراجعة أقران خاطئة أو مغلوطة (*Beall, 2016*).

يرى بيل إذا أن المؤسسات التعليمية والبحثية تتحمل قدرا لا يستهان به من المسؤولية في الحد من نشاط المجلات المفترسة. وتستطيع هذه المؤسسات الإسهام في وضع نهاية لها أو التخفيف بشكل فعّال من تأثيرها وتقويض نشاطها. ومن وجهة نظر أخلاقية قانونية أكاديمية, فإن المؤسسات التعليمية والبحثية ملزمة بتحذير الطلبة والأساتذة والموظفين من التهديد الكبير الذي يمثله نشاط الإنترنت الإجرامي لعملية البحث العلمي. وهناك جهات كانت لها ردة فعل رادعة لأنشطة الإنترنت الإجرامية يجب أن تحذو كل المؤسسات التعليمية والبحثية حذوها.

حيث أصدرت وكالة معاهد الصحة الوطنية الأمريكية وهي الوكالة الرئيسية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولة عن البحوث المتعلقة بالطب الحيوي والصحة العامة *The US National Institutes of Health (NIH)* في 3 نوفمبر 2017 تحذيرا على موقعها الرسمي من أنشطة المجلات المفترسة بعنوان: " *Statement on Article Publication Resulting from NIH Funded Research*".

وحثت وكالة معاهد الصحة الوطنية الأمريكية الكتّابَ في بيانها على نشر الأعمال المدعومة من طرفها في مجلات ذات صيت طيب ومحترم، وذلك من أجل صيانة صحة البحث العلمي المنشور ودعمه. وذكرت الوكالة أنها تعتبر التفاعل بين نتائج البحث العلمي جزءاً محوريا لا غنى عنه في العملية العلميّة.

وقالت الوكالة إنها لاحظت الارتفاع في عدد الأوراق البحثية الّتي ذُكر أنها ممولة من قبل وكالة معاهد الصحة الوطنية الأمريكية ثمّ نَشرت في مجلاتٌ أو ناشرين لا يتّبعون أحسن العادات والأخلاق والمعايير التي تنادي بها منظمات النشر المهنية الأكاديمية. ووفقا لملاحظات الوكالة التي قالت إنها مستمدة من أبحاث علمية, فإن المجلات والناشرين غير الملتزمين بأخلاقيات النشر تجمعهم الصفات والسمات الآتية:

- عدم تحديد رسوم النشر، حيث لوحظ عدم الوضوح حول رسوم عملية معالجة وتجهيز الورقة العلمية.
- الإخفاق في كشف معلومات (ذات أهمية) للباحث.
- اتباع أساليب جذبٍ شديدة الإغواء للمؤلفين لتسليم أعمالهم.
- بيانات غير صحيحة حول عضوية مجلس التحرير.
- عمليات تقييم ومراجعة الزملاء مضلّلةٌ أو مشبوهةٌ.
- ناشرون يستخدمون هكذا أساليب ربما يجعلون من العمل العلمي الذي ينشرونه محل شك.

ووفقا لإرشادات وكالة معاهد الصحة الوطنية الأمريكية المستخلصة من أبحاث علمية، فإنه يجب على المؤسسات العلمية والمكتبات ودور النشر والوكالات التي تموّل البحث العلمي حثَّ البحاث والكتاب على اتباع الاجراءات الاحترازية التالية:

- الالتزام بمبادئ النزاهة البحثية وأخلاقيات النشر.
- تحديد مجلاتٍ تتّبعُ أحسن الممارسات الّتي تشجعها منظّمات علميّة مهنية.
- تجنّب النشر في مجلات ليس لها مراجعة أقران صارمة دقيقة مشار إليها بوضوح (*Statement on Article Publication, 2017*).

وتجدر الإشارة إلى أن ملاحظات وكالة معاهد الصحة الوطنيّة الأمريكية تتناغم إلى حد بعيد مع ملاحظات دراسات علميّة رصينة تم تناولها هنا، ممّا يعزّز من دقة هذه الملاحظات. وهناك جهات كانت لها ردّة فعل رادعةٍ لأنشطة المجلة العلمية المفترسة. ففي 29 سبتمبر 2017 أصدرت محكمة أمريكيّة فدرالية أمرا زجريّاً تمهيديّاً بناءً على طلبٍ من هيئة التجارة الاتحاديّة الأمريكية. وبموجب هذا الأمر، توقفت مؤقتا الأنشطة المضللة (حتى يحين وقت جلسات المحاكمة). وقد اتهمت هيئة التجارة الاتحادية هؤلاء الناشرين بالقيام بادعاءات كاذبة حول مجلات ومؤتمرات أكاديمية وبإخفاء رسوم النشر التي تصل إلى آلاف الدولارات (*FTC Halts the Deceptive Practices 2017*).

تجاربٌ و وقائع كشفت المجلات المفترسة:

نستعرض هنا عدداً من الاختبارات والحوادث التي تم من خلالها التعرّف على جوانب من طبيعية المجلة المفترسة وخصائصها. في العام 2009 قام باحث بمراسلة مجلة من المجلات المتاح الوصول إليها للجميع وسلّم ورقة بحث بلا معنى منسوبة إلى كتّاب خياليين لا وجود لهم في الواقع وينتمون لمركز أبحاث أيضا من نسج الخيال. ومع ذلك استلم الكاتب رسالة قبول من محرر المجلة يُخطره فيها بأن الورقة البحثية قد اجتازت عملية مراجعة الأقران بنجاح. ثم طلب المحرر 800 دولار نظير النشر على أن ترسل لعنوان في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة (*Gilbert, 2009*).

وفي واقعة أخرى، قام باحث في العلوم بتسليم ورقة بحثية مزيفة ومختلقة حول مرض السرطان إلى 305مجلة على الإنترنت. وقد استجابت 157 منها برسائل قبول للمقالة المفبركة في حين رفضت 98 المقالة (*Bohannon, 2013*).

ولا يقتصر نشاط المجلة المفترسة على نصب الشباك للافتراس. بل يتسع نشاطها ليطال الفريسة في عقر دارها. فيقوم ناشرون مزيفون على الإنترنت باستخدام رسائل البريد الإلكتروني غير مرغوب فيها *Spam Email* للوصول إلى بحاث غير ذي خبرة أو لا دراية لهم بمسائل النشر وكذلك الكتّاب الّذين يريدون النشر بأي ثمن. يقوم هذا النمط من المجلات التي تهدف طبعا للربح فقط بغض الطرف عن مراجعة الاقران مع التعهد بالنشر السريع. وتكون هذه الصفقة أو التفاهم مثالياً حين يكون البحث مكتوبا بطريقة هابطة؟ من ناحية أخرى، لا يستطع البحاث الشرفاء سحب أعمالهم التي اكتشفوا أنهم قد قاموا بتسليمها لناشرين مخادعين. ففي حال قامت المجلات المزيفة بالنشر بأي حال، فإن الكتاب ممنوع عليهم أخلاقيا إعادة تسليم أعالمهم لمجلة شرعية. وبما أن هذه المجلات ليست شرعية فإن الأعمال المنشورة ربما تظهر على الإنترنت لمدة قصيرة لأنها نشرت في موقع على الإنترنت وليست مفهرسة أو مؤرشفة(*Umlauf & Mochizuki, 2018*) .

نسوق هنا تجربة عاشتها باحثة أكاديمية وأحد طلابها مع هذا النوع من أنواع الاحتيال. فلم يسبق أن سمعت الدكتورة أيمي رينولدز مساعدة عميد بجامعة لويزيانا بمجلة تحمل اسم "مجلة التواصل الجماهيري والصحافة" *Journal of Mass Communication and Journalism*، وحين استلمت رسالة عبر البريد الإلكتروني تروّج لفرص نشر في هذه المجلة، ألقت أيمي نظرة سريعة على موقع هذه المجلة واستطاعت التعرف على بعض الأصدقاء والزملاء مدرجين ضمن هيئة التحرير. أرسلت أيمي إلى جميع طلبة الدكتوراه عندها تحيطهم علما بفرصة النشر هذه. وكان هذا قرارا قالت إنها ندمت عليه فيما بعد. فبعد بضعة أسابيع صدمت حين علمت أن أحد طلبة الدكتوراه عندها قام بتسليم بحث لهذه المجلة واستلم في المقابل فاتورة موجبة الدفع بقيمة 1800 دولار.

ومع أن الطالب رفض دفع الرسوم وسحب ورقة البحث إلا أن المجلة قامت بنشره. وما زاد الطين بلة أن نسخة البحث التي نُشرت على الإنترنت حوت العديد من الأخطاء بينها أخطاء في التنسيق والشكل جعلت العمل يبدو كما لو أن الطالب قد سرق عمل شخص آخر. وكما اكتشفت أيمي والطالب, فقد كانت الشركة *OMICS Publishing Group* التي تدير المجلة عبارة عن ناشر من ناشري الوصول الحر. وخلافا لنظام الاشتراك التقليدي حيث يدفع القراء أو المؤسسات مقابل الاطلاع، تعتمد شركة *OMICS* على المساهمين من الكتاب لتغطية نفقات النشر والكسب.

ومع أن نظام النشر القائم على دعم الكاتب ليس ظاهرة جديدة في عالم النشر عبر الوصول الحر، غير أن الشعبية التي اكتسبها هذا النظام جذبت له شركات تحاول استغلاله. فبعض المجلات الشرعية التي تطبق نظام مراجعة الأقران تعتمد على الكتاب لتمويل عملية النشر، لكن تستخدم مجلات أخرى نظام التمويل هذا وتقبل تقريبا أي عمل في مقابل المال. ولا يوجد فاصل واضح يميز النوع الشرعي من النوع غير الشرعي، فالتداخل كبير.

وتصرّ شركة *OMICS على* أنها تصنّف في خانة المجلات الشرعية. وتدير الشركة 200 مجلة و20 ألف عضو في هيئة التحرير وتعقد عشرات المؤتمرات العلمية سنويا. وتقول الشركة إنها تسعى لتجعل من نفسها رائدة في عالم النشر الحر. لكن عدداً كبيراً من الكتاب وأعضاء هيئة التدريس وأنصار النشر عبر الوصول الحر أبدوا شكوكهم حول ممارسات *OMICS* وحول جودة المجلات التابعة لها ونزاهتها. وفي بعض الحالات يقول أعضاء هيئة تدريس إنهم وجدوا أنفسهم مدرجين كأعضاء في هيئة التحرير من دون أخذ إذنهم. ويقول آخرون إن مقالاتهم نشرت من دون الخضوع لعملية مراجعة الأقران ولهذا حوت أخطاء كان من المفترض أن تصوّب قبل النشر (*Stratford, 2012*).

وفي حادثة أخرى لا تخلو من الغرابة، عُثِر على اسم أكاديميٍّ ذائع الصيت مدرجٍ ضمن المراجعين أو المحررين لمجلة غير معروفة ومن دون إذن هذا الأكاديمي وعلمه. وكيف له أن يأذنَ وهو ميت منذ زمن؟ ففي العام 2016 لوحظ وجود اسم أكاديميّ وعالم مشهور كان من أوائل من لاحظوا أن التدخين يسبب سرطان الرئة مدرجٍ بوصفه محرراً لصحيفة جديدة مع أن هذا العالم الشهير كان قد فارق الحياة منذ سنوات كثيرة خلت. وليس من الغريب إذن وجود صور لأعضاء مجلس التحرير وهي صور لأكاديميين حقيقيين و لكن تحمل صورهم أسماء مزيفة وهذا طبعا لكي يوهموا الكتاب أن المجلة شرعية (*Bohannon, 2013*) . ومن الممكن كشف هذه الحيلة من خلال مراسلة الكتاب الحقيقيين في مواقع عملهم (طبعا ليس من خلال البريد الإلكتروني المدرج في موقع المجلة المفترسة المحتملة) للتأكد من صحة بيانات المجلة.

وبحلول العام 2013 كان هناك وعي متزايد في العالم الأكاديمي وعالم النشر الغربي بنشاط المجلات العلمية المفترسة. وقد أُجريَ في هذا العام والأعوام التالية له سلسةٌ من الاختبارات تهدف لتشخيص ظاهرة المجلة المفترسة تمثّلت في تسليم بحوث علمية بها عيوب عميقة لعدد من المجلّات التي تتبع النظام الحر في النشر. وقد لوحظ أن عدداً من هذه المجلات قبلت نشر هذه الأعمال الرديئة. وبعضها قبلت تعيين محرر مختلق ومزيف من دون فحص هويته وخلفيته. وكان قبول التعيين يحدث خلال أيام، وأحيانا خلال ساعات (*Bohannon, 2013; Sorokowski ,et al,2017; Kluger, 2017: Kolata, 2017*).

وقد بدأ يتشكل وعي حول المجلات العلمية المفترسة في الأوساط الأكاديمية العربية، وإن كان على نطاق ضيق ويفتقر إلى الدقة والإحاطة الكاملة. ففي مقال نُشر في صحيفة مكة الإلكترونية في 29 أبريل 2019 بعنوان "المجلات المفترسة تخدع أكاديميين سعوديين" للدكتور حسين باصي، مشرف وحدة الخطة الاستراتيجية بوكالة التطوير بجامعة الملك عبدالعزيز، تحدّث فيه عن وجود "سوق سوداء" للمجلات العلمية المفترسة. ولفت الانتباه إلى كيانات مزيفة تزعم أنها علمية وترفع شعار "ادفع وانشر ماتشاء." وهذا ما دفع الخبراء وأهل الاختصاص إلى التشكيك في كثير من الأبحاث المنشورة في هذه المجلات التي جعلت من "جودة المحتوى عنصرا مهمشا حيث سهّلت إجراءات النشر بتراخي المراجعة العلمية أو عدم وجودها، وتجاهل الدقة لتسريع عملية دفع الرسوم." و يبرز المقال بالأدلّة وبالتجارب الحية جوانب من طبيعة هذه المجلات وكيف أمكن التعرف عليها وكيف تحاول جامعة الملك عبدالعزيز وضع معايير وضوابط النشر للحد من وقوع البحاث فريسة سهلة للمجلات العلمية المفترسة (باصي , 2019).

خصائص المجلة المفترسة وممارساتها:

تتكيف المجلة المفترسة بسرعة مع الظروف وتجدّد من نفسها بحيث يشق التفريق بينها وبين المجلة الشرعية. على هذا الأساس، قام عدد من البحاث بإجراء أبحاث علمية رصينة تحاول تعيين سمات المجلة المفترسة وصفاتها بدقة. ومن أشهر الدراسات في هذا الصدد دراسة قام بها الباحث شامسير *Shamseer* وزملاء له سنة 2017 خلصت إلى تحديد خصائص بعينها تميز أنشطة المجلة التي من المحتمل جدا أن تكون غير شرعية. نذكر هنا أبرز هذه السمات:

- مجلة تهتم بحقول أخرى بالإضافة إلى الحقل الأساسي لها.
- يحتوي الموقع على أخطاء إملائية ونحوية.
- الصور في الموقع محرفة وغامضة وتهدف للظهور بشكل ليس شكلها الحقيقي أو غير المسوح به.
- الصفحة الرئيسية للموقع مكتوبة بطريقة تجذب الكاتب ويظهر من اللغة أن الكاتب هو المستهدف.
- يلاحظ أن فهرس كوبرنيكوس للتقييم *Index Copernicus Value* يظهر بشكل لافت على الموقع. وجدير بالذكر أن فهرس كوبرنيكوس تعرض للنقد بسبب سهولة اختراق المجلات المفترسة له. ويوفر فهرس كوبرنيكوس معلومات عن المجلات العلمية ومدى تأثيرها.
- لا يوجد شرح للكيفية التي يتم بها التعامل مع الدراسة المسلّمة لغرض النشر.
- الوعد بالنشر بالسرعة القصوى.
- غياب ملفت لمعلومات حول ما إذا كانت المجلة تقوم بحفظ محتويات الموقع من مواد علمية رقميا.
- يلاحظ أن رسوم تقييم ونشر المقالة العلمية عادة ما يكون منخفض جدا بواقع 150 دولار (*Shamseer et al, 2017*).

وفي دراسة مهمة أخرى قامت بها الباحثة *Misra* ميسرا وزملاء لها في سنة 2017 خلصت إلى تحديد ممارسات تتصف بها المجلات المشبوهة منها:

- جذب أو تقبّل مقالات علمية من تخصصات كثيرة لا تنتمي إلى تخصّص هذه المجلات.
- الوجود على الأنترنت فقط، وتزعم أنها ذات وصول حر.
- الشرح الرديء لعملية التسليم.
- التعامل مع البحث المراد نشره في غياب تام لمراجعة الأقران (التقييم).
- الدعاية عبر البريد الإلكتروني لجذب أعمال لأشخاص غير معروفين.
- عرض رسوم مخفضة جدا.
- النشر خلال فترة قصيرة جدا.
- استخدام لغة وأسلوب بعيد عن المهنية والاحتراف والهدف هو إغراء الكتّاب وجرّهم (*Misra ,et al, 2017*).

يُلاحظ طبعا التشابه الكبير بين النتائج التي خلصت إليها كلتا الدراستين. وقد حاول البحاث المعنيون بالظاهرة خلق قوائم مرجعية ترشد الكتاب حول أسوأ المجلات العلمية وأفضلها. لكن المجلات المفترسة تنجح

في إيجاد طرق مبتكرة لاختراق القوائم المرجعية. وبحسب أحد الدراسات، فإنه على الرغم من وجود أكثر من تسعين قائمة تدقيق للمساعدة في تحديد المجلات المفترسة، من خلال معايير وسمات معيّنة إلا أن ثلاث قوائم تدقيق فقط تم وضعها استنادا إلى أدلة (*Cukier ,et al, 2020*). ويلاحظ أن هذه القوائم تفيد في إخبار البحاث عن مجلات من المحتمل أن تكون مشبوهة وأنها قد أنشئت وفق معايير من السهل تحديدها واتباعها (*Strinzel ,et al, 2019*) كما سنبين.

القوائم المرجعية السوداء و البيضاء:

ظهرت على مدار السنوات الماضية أعداد كبيرة من قوائم مرجعية وضعت خصيصا لغرض إرشاد البحاث حول المجلات العلمية التي يمكن أو لا يمكن النشر فيها. وكان بيل أول من بادر بإنشاء موقع على الإنترنت هدفه مساعدة البحاث في التعرف على المجلات والناشرين المخادعين. ونشر بيل على الموقع ثلاث قوائم لناشرين ومجلات من المحتمل أو الممكن أن تكون مفترسة. ولم يستخدم بيل معايير بحثية حين وضع هذه القوائم بل اعتمد على مقاييس علم المكتبات (*Beall, 2012a; Beall, 2012b*).

ومع أن بيل كان واضحا حول المنهج الذي استخدمه لوضع هذه القوائم، فقد كان القليل مما نشره وصنّفه بالمفترس غير صحيح. وقد قام بيل بالتصحيح والتصويب لاحقا بعد أن طلب منه ذلك. وعلى الرغم من أن بيل أشار إلى التصنيفات الثلاث بكلمة "قوائم" فقد أصبح يطلق على هذه القوائم اسم " القوائم السوداء" "*Black Lists*" بحكم طبيعة أنشطة المجلات المدرجة في هذه القوائم (*Umlauf & Mochizuki, 2018*). وفي العام 2017 ونتيجةً لتعرّضه لضغوط قضائية، قام بيل بإزالة القوائم من موقعه. وقد استهجن كثير من البحاث إزالة القوائم وحجبها عن العامة. ولكن ما تزال تلك القوائم موجودةً ومتاحةً في شكل مؤرشف في أماكن أخرى على الإنترنت (*Strielkowski, 2017*).

ومقابل ظهور القائمة السوداء، أصبح هناك حاجة لوضع قائمة بيضاء *White List* مضمونة يمكن الاعتماد عليها لتوخي النشر في مجلات أكاديمية شرعية. وذهب بعض البحاث إلى أن قائمة مفهرسة *An indexed list* هو خيار فعال إذ يمكن التحقق من سمعة المجلة ومكانتها العلمية من خلال التأكد من أن المجلة مفهرسة ومدرجة في واحدة أو أكثر من الفهارس التي تنشر معلومات عن مجلات تنصاع لمعايير الجودة و النزاهة فقط (*Babor ,et al, 2017*).

لكن لاحظ بحاث آخرون أن الفهرسة لا تضمن أن مجلة معينة سوف تكون شرعية (*Misra ,et al, 2017*). ورأى بعضهم أنه يمكن الثقة في مجلات تخبر عن نقاط عامل تأثير أحرزتها *Impact Factor Score*، ويمكن معرفة ما إذا كانت المجلة قد حصدت اقتباسات بتفقد مواقع مثل (*Web of Science and Journal Citation Reports*) قبل تسليم البحث لمجلة من المجلات العليمة المتاح الوصول إليها (*Babor ,et al, 2017*).

ومعلوم أن هذا القياس يُظهر القيمة العلمية لعمل ما ليؤكدها ويعززها عدد الاقتباسات من هذا العمل. كما يعكس عدد النقاط المتوسط السنوي لعدد المرات التي حصلت فيها أوراق بحثية منشورة في مجلة ما على اقتباسات من كتاب آخرين. ولكن وجدت دراسة أن الحكم من خلال شكل من أشكال عامل التأثير ليس آمناً تماما لأن المجلات غير الشرعية تستطيع تلفيق هذه النقاط كما تشاء (*Shamseer ,et al, 2017*).

ما هي إذن المعايير التي على أساسها يمكن تصنيف مجلة ما بأنها شرعية أو غير شرعية؟ وما مدى دقة هذه المعايير؟ للإجابة على هذه التساؤلات، قامت دراسة منهجية رصينة بتحليل أشهر قوائم مجلات النشر البيضاء والسوداء. ولتغطية القوائم السوداء شملت الدارسة قائمتي: (*The updated list of Beall and Cabells Scholarly Analytics' blacklist*)، ولتغطية القوائم البيضاء شملت الدراسة قائمتي: (*The Directory of Open Access Journals' and Cabells Scholarly Analytics*').

وتراوح عدد المجلات في كل قائمة من **1404** إلى **12375** في حين كان عدد الناشرين بين **473** و **5638**. ووجدت الدارسة أن **72** مجلة وناشر كانوا مدرجين في القائمة السوداء وفي القائمة البيضاء في ذات الوقت. أي أن هذا العدد من المجلات والناشرين صنف على أنه مفترس في قائمة وشرعي في قائمة أخرى. وتمكنت الدارسة من تحديد عدد من التصورات والمقاييس التي على أساسها بنيت هذه القوائم، وهي: مراجعة الأقران *Peer Review*, وخدمات التحرير *Editorial Services*, وسياسة المجلة *Policy*, والممارسات التجارية

Business Practices, وممارسات النشر والأرشفة والدخول *Publishing Practices, Archiving, and Access* والموقع *Website* ، والمقاييس *Indexing and Metrics* , والشفافية *Transparency*, والأخلاق *Ethics*, والمعايير المهنية *Professional Standards*.

وخلصت الدارسة إلى أن قدرة المجلات المفترسة على التأقلم والتجدد يجعل القوائم سهلة الاختراق. وبما أن هناك منطقة رمادية تتقاطع فيها المجلات الشرعية وغير الشرعية، ويختلط فيها الشرعي بغير الشرعي، فقد أوصت الدراسة أن يقوم البحاث مستقبلا بتسليط الضوء على هذه المنطقة لتحديدها بحيث يزول هذا الخلط. كما حثت الدراسة البحاث على مزيدٍ من التحري والاستكشاف لمفاهيم الجودة والشفافية والشرعية وأحسن ممارسات النشر خاصة مراجعة الأقران. وعللت الدراسة أن عدم وجود قوائم تحدد بدقة المجلات المفترسة سببه غياب تعريف للمجلات المفترسة (*Strinzel ,et al, 2019*).

ونختم هذه الجزئية باستعراض ما توصلت إليه دراسة رصينة نشرت في مايو 2020، هي عبارة عن مراجعة منهجية *Systematic Review* لقوائم مرجعية وضعت لمساعدة البحاث على التعرف على المجلات المفترسة وتلافي النشر فيها. ومع أن هذه القوائم المرجعية تخصّ حقل الطب الحيوي *Biomedical*، لكن النتائج التي وصلت إليها الدراسة تصلح لفهم طبيعة القوائم المرجعية والتحديات التي تواجهها هذا القوائم بشكل عام في كل الحقول. قام البحاث بفحص 1525 سجل وتبين أن 93 قائمة منها فقط قابلة لمعايير الإدراج المستخدمة من قبل الدراسة.

وبحسب البحاث، فإن العدد الكبير من القوائم قد يربك الباحث ويأكل وقته وجهده، ومن ثم قد يقلع عن فكرة الاستعانة بقائمة مرجعية من الأساس. وقد وجد البحاث أن عدداً ضئيلاً جدا من القوائم قد بنيت على أساس تجريبي وتستند على أدلة *Evidence- based*، ونصحوا -عند رغبة الباحث في استخدام قائمة مرجعية- التأكد من أمرين: أن القائمة مبنية على أدلة *تجريبية Empirical Evidence* وأن تقدم القائمة قيمة العتبة *Threshold Value for Criteria* للمقاييس التي تستخدم لتقييم مجلات مفترسة محتملة (*Cukier ,et al, 2020*).

وبالرغم من تزايد الوعي بين البحاث والمعنيين بالأمر إلا أنه لا يمكن تقييم تفشي وانتشار المجلات المفترسة ثم مكافحتها إلا من خلال تعريفٍ محددٍ وواضح متفق عليه لعملية النشر الزائف. ومن ثم كان لابد من تكاثف الجهود من أجل الاتفاق حول تعريف محدد للمجلّة المفترسة يحظى بقبول واستحسان واسع في العالم الأكاديمي.

بلورة تعريف محدد متفق عليه للظاهرة:

منذ دشن جفري بيل مصطلح المجلة المفترسة *Predatory Journal*، أصبحت هذه المجلات موضوعا ساخنا في عالم النشر الأكاديمي. وسرعان ما حدث تراكم معرفي، وظهرت مؤلفات غزيرة تناقش المشاكل التي ترتبت على ظهور تلك المجلات وكذلك الحلول المقترحة لإيقاف تدفق الرسائل العلمية إليها. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد في العالم الأكاديمي بهذه الظاهرة وحملات التوعية، فإن هذه المجلات تتكاثر بشكل متسارع مع ازدياد عدد المقالات التي تنشرها (*Cobey ,et al 2018*). فبعض البحاث ربما تعرضوا للخداع لتسليم أعمالهم لمجلات مفترسة، لكن بعضهم الآخر ربما فعلوا ذلك بشكل مريب من أجل نيل ترقية وظيفية.

ويصف بيل الناشرين المفترسين بأنهم مخارج أو منافذ *Outlets* أقامها ناشرون يفتقرون للنزاهة والأمانة والشفافية تسمح بمرور مجلات منتحلة تستغل نموذج الوصول الحر، الذي يقوم فيه الكاتب بالدفع من أجل النشر. ولكن هذا التعريف لا يشمل كل خصائص المجلة المفترسة. وقد تختلط الأمور وتصنف مجلات شرعية على أنها مزيفة حين تفشل في الالتزام بمعايير النشر المهنية المتوقعة ولا تتصرف هذه المجلات بطريقة مضللة بقصد ذلك (*Cobey ,et al 2018*).

وتناول كوبي*Cobey* وزملاء له في مراجعة واسعة النطاق *Scoping Review* بالتحليل مشكلة غياب تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلح المجلة المفترسة، أو تحديد -لا خلاف حوله- لخصائص وسمات هذه المجلة. وكان لابد أولا من تعيين الخصائص الفريدة لهذه المجلات حتى تتسنى دراستها بشكل دقيق وحتى يمكن العمل على بلورة تعريف واضح وموحد.

ولتحقيق هذه الغاية قام كوبي وزملائه بمسح الأدبيات وحددوا 334 مقالة علمية تتناول مصطلح المجلة المفترسة. ووجدوا أن38 فقط من هذه المقالات تحدّد خصائص المجلة المفترسة وفقا لدراسة تجريبية *Empirically Derived Characteristics*. وتم تعيين 109 من الخصائص المميزة لتلك المجلات مستمدة من هذه الدراسات التجريبية. ويقول البحاث أن هذه الخصائص تستند على أدلة مهمة وتمثل أرضية صلبة لبناء تعريف متفق عليه.

وعينت الدراسة مجموعة من المحاور والتعريفات التي استخدمت لتعيين خصائص المجلات المفترسة، وهي:

- عمليات المجلة *Journal Operations*: وتعرف بأنها سمات لها علاقة بالكيفية التي تدير بها المجلة العمليات التجارية.
- المقالة *Article* : وتعرف بأنها خصائص لها علاقة بالمقالات التي تظهر في المجلة.
- مراجعات الأقران وهيئة التحرير(التقييم) Editorial *and Peer Revie*: وهي أي جانب من المراجعة الداخلية أو الخارجية للمقالات المستلمة لغرض النشر، والقرارات التي تتخذ حول عملية النشر.
- التواصل *Communication*: وهي الكيفية التي تتفاعل بها المجلة مع الكتاب المحتملين والمحرّرين والقرّاء.
- رسوم المقالة *Article Processing Charges*: وهي رسوم تأخذها المجلة كجزء من نموذج نشاطها التجاري.
- النشر والتعميم والفهرسة والأرشفة *Dissemination, Indexing, and Archiving*: وهي معلومات عن الكيفية التي تقوم المجلة بها بنشر المقالات، وكيف تستخدم أدوات الفهرسة والأرشفة.
- التضليل أو انعدام الشفافية Deceptive or Lacking Transparency، وهي أنشطة خادعة عن قصد، وأنشطة أو عمليات لم توضح للقارئ ونقص في المعلومات.
- أنشطة بحث ونشر بلا أخلاق *Unethical Research or Publication Practices*: وهي مخالفات للمعايير الأخلاقية للنشر.
- اللغة المُقْنِعة *Persuasive Language*: وهي لغة موجَّهَة تحاول إقناع الكاتب بالإقدام على فعل شيء ما.
- معايير جودة رديئة *Poor Quality Standards*: وهي الافتقار إلى الدقة والصرامة في عمليات المجلة، وانعدام معايير الأنشطة المهنية والنقص في المعلومات، ورداءة الكتابة أو العرض الرديء (الأخطاء النحوية والإملائية).
- معايير جودة عالية *High Quality Standards*: وهي أدلة تثبت وجود الدقة والصرامة في عمليات المجلة، وتثبت أن المجلة تلتزم بمعايير الأنشطة المهنية ووضوح المعلومات (*Cobey ,et al 2018*).

ولقد عبّدت دراسة كوبي وزملائه الطريق صوب ظهور تعريف "دوليّ" جامع متفق عليه. حيث اجتمع في 11 ديسمبر 2019 ثلاثة وأربعون باحثاً من أبرز البحاث والمعنيين بالظاهرة من عشر دول في أوتاوا بكندا. وكان هذا الفريق الدّوليّ يتكون من بحاث ومحرري مجلات وممولين وصانعي سياسات وممثلين عن مؤسسات أكاديمية.

وأجمع المشتركون على ضرورة الاتفاق على تعريفٍ لمصطلح المجلة المفترسة ليمهد لحملة ناجحة لمكافحة هذه الظاهرة. وقد تمخّض تداول المشتركين عن تبلور التعريف التالي: "المجلات المفترسة والناشرون المفترسون هم كيانات تعطي لمصالحها الخاصة أولوية على حساب العلم وتتّسم بنشر معلومات مزيفة ومضللة وتنحرف عن ممارسات التحرير والنشر الفضلى وتفتقر للشفافية أو تلجأ لممارسات استدراج عشوائية وعنيفة" (*Grudniewicz ,et al, 2019*).

خاتمة:

من أبرز أهداف نشر البحث العلمي هو جعل الأفكار والتصورات والاكتشافات والمعلومات العلمية الصحيحة متاحةً على نطاق واسع حتى تحدث عملية تفاعل وتواصل تؤدي إلى التقدم في مجال العلم والمعرفة.

كما يجلب النشر للباحث مكانةً مرموقةً في العالم الأكاديمي ويحقق أيضا شروط الترقية العلمية والوظيفية. وقد نتج عن التقدم الهائل في التكنولوجيا ظهور شكل جديد من أشكال النشر يعرف هذا النمط الجديد بنظام النشر عبر الوصول الحر على الإنترنت. ووفق هذا النظام يقوم الباحث بتغطية تكلفة النشر ليصبح عمله متاحا مجانا على الإنترنت. ولكن لوحظ انحراف في نشاط المجلات التي تنتمي لنظام الوصول الحر. فقد ظهرت مجلات تهدف لتحقيق الربح فقط على حساب جودة العمل العلمي، وتقوم هذه المجلات، التي اكتسبت اسم المجلات المفترسة، بنشر أي عمل تقريبا دون خضوعه لمراجعة الأقران نظير قسط من المال. ولأنها تعد بالنشر سريعا وتسمح بمرور أي عمل في مقابل الدفع، فقد جذبت المجلة المفترسة نوعين من البحاث:

- يذهب النوع الأول من الكتاب للنشر في المجلة المفترسة من دون العلم بطبيعتها، أو ربما شق عليه التمييز بين الشرعي والمنتحل بحكم التطابق بينهما في المظهر. ومن المرجح أن هذه الفئة تلجأ للنشر في مجلة أقل درجة من المجلات الشرعية العريقة (أوروبية وأمريكية) لأن هذه المجلات الشهيرة ربما تكون متحيزةً وتمارس التفريق أو ربما تفرض شروط ومعايير يصعب تحقيقها.
- أما النوع الثاني من البحاث فيقصد المجلة المفترسة لينشر فيها وهو يدرك تماما أنها مجلة غير شرعية. وربما يكون دافع هذا النوع من البحاث هو تمرير عمل رخيص رديء وتحقيق مكاسب أكاديمية ووظيفية بأسهل وأسرع الطرق ولو على حساب الأخلاق. ولنشر أعمال رديئة عواقب وخيمة تنال من سمعة الباحث وحقل المعرفة الذي تنسب المجلة المنتحلة الناشرة نفسها إليه. كما يهدد النشر في المجلة المفترسة بزعزعة التقدم العلمي وتقويض عملية التواصل بين البحاث وبضرب مصداقية البحث العلمي.

ولقد انبرى عدد من البحاث لمكافحة أنشطة المجلة المفترسة من خلال نشر وعي على نطاق واسع حول هذه المجلة. وظهرت دراسات لا تعد ولا تحصى تحاول تحليل هذه الظاهرة وتشخيصها والحد منها. وأسفرت هذه الجهود عن ظهور قوائم مرجعية للمجلات المفترسة وأخرى للمجلات العلمية الشرعية هدفها إرشاد البحاث وتوعيتهم. ولكن الكمَّ الكبير المربك لهذه القوائم، وعدم الاتفاق حول أمور جوهرية مثل ماهية المجلة المفترسة وخصائصها والمصطلحات التي تُستخدَم للتشخيص من جهة، وقدرة المجلة المفترسة الفائقة على التطور والتكيف والتقمص من جهة أخرى، جعل عملية وضع القائمة المرجعية صعباً وربما غير دقيق. إذا ماذا يفترض القيام به من أجل حماية النشر في العالم الأكاديمي، وحماية الكتاب من الاستغلال والإحراج من قبل مجلة تخالف ممارسات النشر النزيهة؟

تتأقلم المجلات المفترسة بسرعة مذهلة وتتكيّف مع الظروف المتغيرة بشكل مستمر. وهذا يتطلب جهداً متواصلاً لمكافحتها وللحد من نشاط المجلات المفترسة. ويتوجب على المؤسسات التي ترى في البحوث العلمية عاملاً أساسياً من عوامل التطوير والتنمية ومجابهة وحلّ التحديات والمشاكل وتجعل من هذه البحوث معياراً مهمّاً للترقّي الوظيفيّ والتقييم العلمي اتخاذ الخطوات التالية على وجه السرعة:

- ❖ أن يكون الكتاب مسؤولين ومحاسبين عما ينشرون. وكذلك المجلات والناشرون لابد من تحملهم مسؤولية ما ينشرونه ويوافقون على مروره.
- ❖ خلق منظمة أو جمعية لمراقبة أنشطة النشر ومدى الالتزام بالفقرة الأولى. وتقوم هذه الجمعية بوضع معايير دقيقة ومقنّنة تلتزم بها أو تحققها المجلة لكي يتم إدراجها ضمن المجلات الموثوق بها بموقع الجمعية.
- ❖ تدريب البحاث، خاصة الذين يفتقرون للخبرة، وتوعيتهم حول طبيعة نشاط المجلات المفترسة. كما يجب توفير دورات تدريبيّة تساعد هذه الشريحة من البحاث على كتابة بحوث تلقى قبول واستحسان المجلات الشرعية المرموقة. ولابدّ طبعا من وضع معايير وضوابط وسياسات تكفل عدم النشر في المجلات المشبوهة.

وفي ظلّ غياب برامج تدريب وخطط وسياسات رسمية تساعد الباحث على كتابة البحث بطريقة ملائمة لمتطلبات عملية النشر أو ترشده كيف يتسنى له اختيار المجلة المناسبة أو كيف يمكنه التعرف على الأنشطة

غير الشرعية في عالم النشر الأكاديمي، يبقى البحاث -خاصة حديثي العهد- عرضة للسقوط ضحايا لممارسات ضارّة كلّ الضرر بهم.

قائمة المصادر العربية:

- باصي, ح،(29 أبريل ,2019)، المجلات المفترسة تخدع أكاديميين سعوديين، صحيفة مكة الإلكترونية، مسترجع من: https://makkahnewspaper.com/article

قائمة المصادر الأجنبية:

- AIMS. (2016, April 26). Why it's important for scientists to publish their work, and tips for submitting to F1000Research. http://aims.fao.org/activity/blog/why-it%E2%80%99s-important-scientists-publish-their-work-and-tips-submitting-f1000research.
- Asnake, M. (2015). The Importance of Scientific Publication in the Development of Public Health. *SciELO*. http://www.scielo.br/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1413-81232015000701972&lng=es&nrm=iso&tlng=en
- Babor, T., Morisano, D., Stenius, K. & Ward J.1.(2017). How to choose a journal: Scientific and practical considerations. In T., Babor, K., Stenius, R., Pates, M., Miovsky, J., O'Reilly & P.,Candon(Eds). Publishing Addiction Science*: A Guide for the Perplexed* (pp.37–70). London, England: Ubiquity Press.
- Balehegn, M.(201) Increased Publication in Predatory Journals by Developing Countries' Institutions: What It Entails? And What Can Be Done? *International Information & Library Review*. 49(2). 97-100.
- Beall, J. (2012a). Criteria for determining predatory open-access publishers. Retrieved from http://scholarlyoa.files.wordpress.com/2012/11/criteria-2012-2.pdf.\
- Beall, J. (2012b). "Predatory publishers are corrupting open access." *Nature*, (2012b). https://www.nature.com/news/predatory-publishers-are-corrupting-open-access-1.11385.
- Beall, J. (2016). Predatory journals: Ban predators from the scientific record. *Nature*. (https://www.nature.com/articles/534326a.\
- Beall, J. (2017). What I learned from predatory publishers. *Biochemia Medica*. https://www.biochemia-medica.com/en/journal/27/2/10.11613/BM.2017.029.
- Björk, B.C., Sari K.K. & Tuomas H.(2020). How Frequently Are Articles in Predatory Open Access Journals Cited. *Publications*.(pp. 1-12). https://www.mdpi.com/2304-6775/8/2/17.
- Bohannon, J. (2013). Who's Afraid of Peer Review?. *Science*. https://science.sciencemag.org/content/342/6154/60.
- Budd, K. (2019, April 9). The problem of predatory journals. *AAMC*. https://www.aamc.org/news-insights/problem-predatory-journals.
- Chawla, D. S.(2020). Predatory-journal papers have little scientific impact. *Nature* . https://www.nature.com/articles/d41586-020-00031-6.
- Cobey, K.D., Manoj M. L., Becky S., Nadera A., Agnes G. & David M.(2018). What is a predatory journal? A scoping review. *F1000Res*. https://f1000research.com/articles/7-1001/v2.
- Cukier, S. , Lucas H. , Danielle B. R., Justina P. , Nadera A. , Mitchell W. , Becky S., Manoj M. L. & David M.(2020) Checklists to detect potential predatory biomedical journals: a systematic review. *BMC Medicine*. https://bmcmedicine.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12916-020-01566-.
- Deprez E. & Caroline C. (2017).Medical Journals Have a Fake News Problem. *Bloomberg Businessweek*. https://www.bloomberg.com/news/features/2017-08-29/medical-journals-have-a-fake-news-problem.
- FTC.(2017, November 22). FTC Halts the Deceptive Practices of Academic Journal Publishers. *Federal Trade Commission*. https://www.ftc.gov/news-events/press-releases/2017/11/ftc-halts-deceptive-practices-academic-journal-publishers.

- Frandsen, T.F. (2019). Why do researchers decide to publish in questionable journals? A review of the literature. *Learned Publishing*.(pp. 57-62). https://doi.org/10.1002/leap.1214.
- Gilbert, N. (2009). Editor will quit over hoax paper. *Nature*. https://www.nature.com/news/2009/090615/full/news.2009.571.html.
- Gina, K. (2017, March 22). A Scholarly Sting Operation Shines a Light on Predatory Journals. *New York Times*. https://www.nytimes.com/2017/03/22/science/open-access-journals.html.
- Gina, K. (2017, October 30). Many Academics Are Eager to Publish in Worthless Journals. *New York Times*. https://www.nytimes.com/2017/10/30/science/predatory-journals-academics.html.
- Grudniewicz, A., Moher, D., Cobey, K. D., Bryson, G. L., Cukier, S., Allen, K. , Ardern, C., Balcom, L., Barros, T., Berger, M., Ciro, J. B., Cugusi, L., Donaldson, M. R., Egger, M., Ian D. Graham, I. M. , Hodgkinson, M., Khan, K. M., Mabizela, M., ... Lalu, M.M. (2019). Predatory journals: no definition, no defence. *Nature*. https://www.nature.com/articles/d41586-019-03759-y.
- Kivinen, O., Hedman, J. & Artukka, K.(2017). Scientific publishing and global university rankings. How well are top publishing universities recognized?. *Scientometrics*. (PP.679–695). https://doi.org/10.1007/s11192-017-2403-1.
- Kluger, J.(2017, March 22). Dozens of Scientific Journals Offered Her a Job. But She Didn't Exist. *Time*. https://time.com/4706774/science-journals-fraud-study/.
- Margaret, K. (2015). Predatory Publishing: What Authors Need to Know. *Research in Nursing & Health*. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/nur.21640.
- McKiernan C. E., Schimanski A.L., Nieves C.M., Matthias L., Niles M. T., & Alperin J. P. (2019). Use of the Journal Impact Factor in academic review, promotion, and tenure evaluations. *Elife*. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6668985/.
- Misra, D. P.M Ravindran, V., Wakhlu A., Sharma A., Agarwal V. & Negi V., S. (2017) Publishing in black and white: the relevance of listing of scientific journals. *RheumatolInt*. https://doi.org/10.1007/s00296-017-3830-2.
- Moher, D., Shamseer L., Cobey K.D., Lalu M.M., Galipeau J., Avey M. T., Ahmadzai N., Alabousi M., Barbeau, P., Beck, A., Daniel, R., Frank, R., Ghannad, M., Hamel, C., Hersi, M., Hutton, B., Isupov, I., McGrath, T. A., McInnes, M. D. F., ... Ziai H. (2017). Stop this waste of people, animals and money. *Nature*. https://www.nature.com/news/stop-this-waste-of-people-animals-and-money-1.22554.
- NIH. (2017, November 3.)Statement on Article Publication Resulting from NIH Funded Research. National Institutes of Health. https://grants.nih.gov/grants/guide/notice-files/not-od-18-011.html
- Oermann, M.H, Conklin, J.L., Nicoll, L.H., Chinn, P.L., Ashton, K.S., Edie, A.H., Amarasekara, S., & Budinger, S. C. (2016) . Study of predatory open access nursing journals: Predatory nursing journals. *Journal of Nursing Scholarship*. (PP. 624–632). https://sigmapubs.onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/jnu.12248.
- Oermann, M.H. ,Nicoll, L. H., Chinn, P. L, Ashton, K. S., Jamie L Conklin, J. L., Alison H Edie, L. H., Amarasekara, S., & Williams, B. L. (2018)Quality of articles published in predatory nursing journals. *Nursing Outlook*. (PP. 4-10). https://www.nursingoutlook.org/article/S0029-6554(17)30069-6/fulltext.
- Peters MDJ, Marnie C, Tricco AC, Pollock D, Munn Z, Alexander L, McInerney P, Godfrey CM, & Khalil H. (2020) Updated Methodological Guidance for the Conduct of Scoping Reviews. *JBI Evid Synth.* https://journals.lww.com/jbisrir/Fulltext/2020/10000/Updated_methodological_guidance_for_the_conduct_of.4.aspx.

- Shamseer, L., Moher, D., Maduekwe, O., Turner, L., Barbour, V., Burch, R., Clark, J., Galipeau, J., Roberts, J. & Shea., B. J. (2017). "Potential predatory and legitimate biomedical journals: Can you tell the difference? A cross-sectional comparison. *BMC Medicine*. https://bmcmedicine.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12916-017-0785-9.
- Shehata, A. & Elgllab M. (2018). Where Arab social science and humanities scholars choose to publish: falling in the predatory journals trap. *Learned Publishing*. (PP. 222-229). https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/leap.1167.
- Shields, P.M. & Rangarajan, N. (2013) *A Playbook for Research Methods: Integrating Conceptual Frameworks and Project Management*. New Forums Press, Stillwater, OK.
- Silva, J. A. T. D. (2015). Issues in science publishing. What's hot and what's not? *An International Journal of Pure Communication Inquiry*. (PP. 81–88).
- Sorokowski, P., Kulczycki, E., Sorokowska, A. & Pisanski, K. (2017). Predatory journals recruit fake editor. *Nature*. https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/28332542/.
- Spears, T. (2015, Octover 26). The editor is deceased: Fake science journals hit new low. *Ottawa Citizen*. https://ottawacitizen.com/technology/science/the-editor-is-late-fake-science-journals-hit-new-low
- Stop Predatory Journals. https://predatoryjournals.com.
- Stratford, M. (2012March 4). Predatory' Online Journals Lure Scholars Who Are Eager to Publish. *The Chronicle of Higher Education*. https://www.chronicle.com/article/predatory-online-journals-lure-scholars-who-are-eager-to-publish/?cid2=gen_login_refresh&cid=gen_sign_in.
- Strinzel, M., Severin, A., Milzow, K., & Egger, M. (2019) "Blacklists and Whitelists To Tackle Predatory Publishing: Cross-Sectional Comparison and Thematic Analysis." *American Society for Microbiology*. https://mbio.asm.org/content/10/3/e00411-19.
- Strielkowski, W. (2017). Predatory journals: Beall's List is missed. *Nature*. https://doi.org/10.1038/544416b.
- Umlauf, M. G. & Mochizuki, Y. (2018). Predatory publishing and cybercrime targeting academics. *International Journal of Nursing Practice*. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/ijn.12656.
- University of Dulu. (Last Updated: 2012, January 11). Evaluation Based on Scientific Publishing: Ranking Lists. Https://libguides.oulu.fi/c.php?g=124852&p=3992094.
- University of Stellenbosch Business School. (2018) Why Publication in an Academic Journal Matters. https://www.usb.ac.za/usb_food_for_thought/why-publication-in-an-academic-journal-matters.

Predatory Academic Journals: Its Emergence and Efforts to Combat It

Abstract:

As a result of rapid technological evolution and the rise of the internet, research papers have become more accessible and widespread. However, this development was accompanied by the emergence of a phenomenon that has negatively affected the quality and reputation of the research, researcher, and academic field. Many dubious academic journals, presenting themselves as legitimate ones, have recently surfaced. These dishonest academic journals, which are referred to as predatory academic journals, are driven solely by profit, publishing academic works without ensuring the appropriate quality standards are met. The purpose of this study is to explain the impact of this phenomenon and to spread awareness about it among researchers and academic institutions in the Arab world in general and in Libya in particular. Spreading such awareness helps to considerably improve the quality in research publication, and to encourage scholars to produce their best work in appropriate venues.

In covering and analyzing the phenomenon in question, the study has employed the Descriptive Research and used the Scoping Review method. The results of this study are of significance. The most notable result is that predatory academic journal changes itself and adapts as needed, making it difficult to identify it. When establishing diagnostic criteria to detect it, predatory academic journal responds by reviving and developing in a way that renders it appear legitimate, hence managing to navigate such diagnostic criteria. One of the most important recommendations of this study is to stablish an organization the objectives of which are monitoring illegitimate publishing activities, raising awareness about predatory academic journal, making lists of such journals and constantly updating them and encouraging researchers to publish their work in legitimate journals determined by the aforementioned organization .

Key Words: Predatory Journal – Free Access – Publication – Research